

الاشتقاق وتنمية الألفاظ

د. إبراهيم كايد محمود

أستاذ مشارك - كلية التربية - جامعة الملك فيصل -

الأحساء - المملكة العربية السعودية

الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة ، وهو رافد هام لها يرفدها بكل ما تحتاج إليه من المفردات والصيغ ، إنه عامل من عوامل نمو اللغات وتطورها ، ووسيلة رائعة من وسائل إثرائها بالمفردات لتمكين من التعبير عن مستجدات الحياة من الأفكار والعلوم والفنون .

وقد امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية تعتمد على مرايا وخصائص ذاتية في سد عوزها من ألفاظ المستجدات الحضارية ، وظاهرة الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية ، ومن أهم الظواهر اللغوية التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها ، ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر ، إذ لا يزال العلماء والمجمعون يعتبرونها الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها من أجل وضع المصطلحات العلمية والتقنية وغيرها ، ولا تزال مؤتمرات التعريب ، والمؤتمرات التي تعقد حول اللغة العربية والنهوض بها توصي باستخدام هذه الظاهرة والإفادة منها ، لأنها هي الأقدر على خلق الألفاظ والمصطلحات "إنها قوة لنمو اللغة وتكاثر كلمتها وتشعب صيغها"⁽¹⁾ .

تعريفه :

الاشتقاق قضية هامة شغلت عقول العلماء قديماً وحديثاً ، فقد تناولها كثير من العلماء بالدرس والتأليف ، وحاول كل منهم أن يحدد هذه الظاهرة ويقسف على خصائصها ، فاختلقت الآراء وتعددت التعريفات وإن كانت كلها لا تكاد تخرج عن أنها "توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصل واحد ، يحدد مادتها ، ويوحى بمعناها المشترك الأصيل ، مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد"⁽²⁾ . ولابد من زيادة على المعنى الأصلي عند الاشتقاق ، ولعل هذه الزيادة هي السبب في الاشتقاق ، وهو ما أشار إليه سعيد الأفغاني عند تعريفه للاشتقاق ، فقال : "هو أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى ، وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي ، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق"⁽³⁾ . ويمكن معرفة تلك الخلافات من خلال ذكر أشهر التعريفات التي قدمها هؤلاء العلماء للاشتقاق :

"روي حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتاب "الموازنة" أن الزجاج ت 311هـ — كان يزعم أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف ، وإن نقصت حروف إحداها عن حروف الأخرى ، فإن إحداها مشتقة من الأخرى"⁽⁴⁾ .

أما الرُّماني ت 384هـ فعرفه بقوله : "هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"⁽⁵⁾ . وذكر أبو البقاء ت 616هـ أن الاشتقاق : "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع تناسب في المعنى"⁽⁶⁾ .

وعرفه ابن الزملاكاني ت 651هـ بأنه : "الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد ، ويكون معناه مشتركاً كما أن حروفه الأصول مشتركة ، فيزيد على معنى الأصل تغليب اللغتين بوجه ، كضرب ويضرب ، واضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضروب ، وضرب ، ومضرب ، ومضرب ، فإن ذلك كله مشتق من الضرب . ومنه قوله تعالى

: "أقم وجهك للدين القيم"⁽⁷⁾ . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : "ذو الوجهين لا يكون وجهياً عند الله"⁽⁸⁾ .

وقال الرضي الاسترأبادي "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى"⁽⁹⁾ . وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتيهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصفة"⁽¹⁰⁾ . وروى السيوطي عن شرح التسهيل أن الاشتقاق : "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ، ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة لأجلها اختلفاً حروفاً أو هيئة ، كضارب من ضرب ، وحذير من حذير"⁽¹¹⁾ . وقال في الأشباه والنظائر : "وقال بعضهم الاشتقاق أن يجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما . أما المشاركة في المعنى فلاهم لا يقولون إن الكاذب والمائن من أصل واحد ، وأما التغيير من وجه فلايد منه وإلا لكان هو إياه"⁽¹²⁾ .

هكذا رأي علماءنا القدماء الاشتقاق ، وأدركوا أهميته في سد حاجاتهم من الألفاظ ، وقد أدرك علماءنا في العصر الحديث كذلك أهمية هذه الظاهرة ودورها في إثراء اللغة ، فتحدثوا عنها وعن أهميتها في مؤلفاتهم ، ووضعوا لها حدوداً وتعريفات تكاد تتفق مع ما قاله القدماء .

فقد عرف عبد الله أمين الاشتقاق بأنه "أخذ كلمة من كلمة أخرى أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى"⁽¹³⁾ . وخلص فؤاد ترزي بعد أن أورد تعريفات الاشتقاق إلى القول : "والاشتقاق في رأينا هو أخذ لفظ من آخر أصل منه ، يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها . ومن البديهي أن يؤدي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظين يقرر نوعه صيغة اللفظ المشتق"⁽¹⁴⁾ . أما حسين والي ، فقد أشار إلى أن الأصل في الاشتقاق هو انتزاع لفظ من آخر ولو بطريقة المجاز فقال : "الاشتقاق : نزع لفظ من لفظ ولو مجازاً إذا اتفقاً في المعنى

والحروف الأصلية وترتيبها ليدل بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالباً لأجلها
اختلفاً في غير الحروف الأصلية أو في شكل الأصلية على التحقيق والتقدير⁽¹⁵⁾ .
والاشتقاق عملية هامة ودقيقة في ابتكار الصيغ ، وهو وثيق الصلة بالقياس
اللغوي ، يعتمد عليه كأساس هام له . فالقياس يضع الإطار الذي يجب الالتزام به عند
الاشتقاق حتى يكون المشتق مناسباً للعرف اللغوي ، وغير خارج عن أبنية اللغة
وقوانينها ، فعدم الدقة في القياس يؤدي إلى اشتقاق غير مصيب ، واختلال القياس
يؤدي إلى اضطراب الاشتقاق ، لان الاشتقاق شكل من أشكال القياس ، وهذا ما
أوجب أن تتم عملية الاشتقاق ضمن أطر معينة ، ووفق شروط محددة لا بد من توافرها
في المشتق ، وهو ما أشار إليه التهانوي بقوله : "اعلم أنه لا بد في المشتق اسماً كان أو
فعلاً من أمور ، أحدها : أن يكون له أصل ، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر ،
ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً . وثانيها : أن يناسب
المشتق الأصل في الحروف ؛ إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا يتحققان بدون
تناسب بينهما ، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية ، فإن الاستباق من السابق .
وثالثها : المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه ، وذلك الاتفاق بأن يكون في
المشتق معنى الأصل ، إما مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص ، والضارب فإنه
لذات ماله ذلك الحدث ، وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق
الضَرْبِ من ضَرَبَ على مذهب الكوفيين ، أو لا ، بل يتحدان في المعنى كالمقتل مصدر
من القتل . والبعض يمنع نقصان أصل المعنى من المشتق ، وهذا هو المذهب الصحيح .
وقال البعض لا بد في التناسب من التغير من وجه ، فلا يجعل المقتل مصدرًا مشتقًا لعدم
التغير بين المعنيين ، وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب⁽¹⁶⁾ .
ويبدو واضحاً من العبارة السابقة أن العلماء لم يكونوا متفقين اتفاقاً تاماً على تحديد
الاشتقاق .

أنواع الاشتقاق :

عَرَفَ العلماء الاشتقاق كظاهرة لغوية هامة ، تسهم في توليد الصيغ والألفاظ ، ونظراً لأهمية هذه الظاهرة ، شغفوا بدراستها وتوسعوا فيها ، وتناولوها بالبحث والتحليل ، إيماناً منهم بأنها الوسيلة المثلى التي تمدهم بكل ما يحتاجون إليه من ألفاظ للتعبير عن المفاهيم التي استجدت نتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي في الحياة العربية ، إذ "إن التوسع في اشتقاق الألفاظ وطرق توليدها في أية لغة ، إنما هو وليد حاجة تقررها الظروف وتؤثر فيها البيئة إلى حد كبير" (17) . ونظراً لكثرة اهتمامهم بهذه الظاهرة وكثرة بحوثهم حولها ، وعمق تلك البحوث ، وعبر مراحل زمنية متعاقبة ، توصلوا إلى معرفة عدد من أنواع الاشتقاق :

1- الاشتقاق الصغير أو الأصغر :

يقوم هذا النوع على انتزاع كلمة من أخرى مع تغيير في الصيغة وانفصال في الأحرف الأصلية وترتيبها ، وتشابه في المعنى . وقد ذكره السيوطي بقوله : "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية ، وهينة تركيب لها ، ليبدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة لأصلها اختلاف حروف أو هيئة ، كضارب من ضرب ، وحذر من حذر" (18) . وهذا النوع هو أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها فائدة ، كما أنه هو المراد عند الإطلاق ، وأكثر الأنواع وروداً في العربية ، وأكثرها قيمة وأهمية ، لهذا فقد أطلق عليه "الاشتقاق العام" (19) . وهو النوع الوحيد الذي يمكننا من تصريف الألفاظ والاشتقاق منها بانتزاع ما نحتاجه من صيغ صرفية ، لذا أطلق عليه أيضاً اسم "الاشتقاق الصرفي" .

ولما كانت الحياة دائمة التطور متغيرة الحالات ومتجددة الحاجات كان لا بد من خلق كلمات جديدة لسد العوز الحاصل من هذا التطور الحضاري ، ولما كانت عملية خلق الكلمات وارتجال الألفاظ ليست يسيرة ، كان لا بد للإنسان من اللجوء إلى

وسيلة أخرى ، وسيلة توليد ألفاظ جديدة مشتقة من ألفاظ لغته أو مقيسة عليها ، فكان هذا النوع من الاشتقاق اشتقاقاً قياسياً ، فكثير من الصيغ لا وجود لها بين مفردات اللغة ، لكننا نستطيع أن نوجدتها عند الحاجة إليها عن طريق الاشتقاق قياساً على صيغ موجودة ، يقول إبراهيم أنيس : "كثير من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلاً في نص صحيح من نصوص اللغة ، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ ، وما اشتق فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب ، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول ، مرويين في نصوص اللغة ، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال ، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها ، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود ، ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عُرفت في نشأتها عُرفت معها مشتقاتها"⁽²⁰⁾ . وهذا يؤكد لنا أهمية الاشتقاق في إثراء اللغة ورفدها بما تحتاج إليه من الألفاظ والصيغ ، فكلما احتجنا إلى التعبير عن مفهوم جديد نشق له اسماً من الصيغ الموجودة . والصيغ التي نستطيع اشتقاقها هي المشتقات المعروفة .

ونظراً لأهمية هذا الاشتقاق في اللغة ، اختلف الباحثون قديماً وحديثاً في دائرته وهل مفردات اللغة كلها مشتقة؟ أم أن منها ما هو مشتق ومنها ما هو غير ذلك؟ فذهب فريق منهم "إلى أن الكلمة بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، وذهبت طائفة من متأجري أهل اللغة إلى أن الكلمة كله مشتق ، وقد نسب هذا المنهج للزجاج . وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك ، وزعم قوم من أهل النظر أن الكلمة أصل وليس منه شي اشتق من غيره"⁽²¹⁾ .

كما اختلف القدماء في أصل الاشتقاق ، أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى القول بأن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأن الفعل مشتق منه ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك ، وأن الفعل هو الأصل ، وأن المصدر مشتق منه ، وساق

كل فريق منهما حججاً وأدلة تؤيد وجهة النظر التي ذهب إليها . وقد جمع ابن الأثير تلك الآراء والردود عليها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف⁽²²⁾ .

ولا يزال الخلاف حول أصل المشتقات قائماً في العصر الحديث ، فمن الباحثين من يذهب إلى أن المصدر هو أصل المشتقات ، مؤيداً ما ذهب إليه البصريون . فيقول : "فأصل المشتقات كلها - صناعة - المصدر لا الفعل ، لان المصدر يدل على حدث ، والفعل يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة ، كالدلالة على الفاعل أو المفعول ، أو التفضيل ، أو المكان ، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعنتها ومرونتها أخذت من المصادر التي هي جميعاً أسماء معانٍ"⁽²³⁾ . ومنهم من أيد مذهب الكوفيين في اعتبار الفعل أصل المشتقات ، مؤكداً أن هذا الأمر موجود في كل اللغات السامية ، ورد قول من قال أن المصدر هو الأصل ، وزعم أن هذا الرأي يوافق العقلية الآرية ، وأنه رشح إلى العربية من الفارسية فقال : "وقد رأي بعض علماء العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ ، ولكن هذا الرأي خطأ في رأينا ، لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها الساميات ، وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفيس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي ، أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير ، بل تُحد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً . وعلى كل حال نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية هي نظريتنا الخاصة ، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج"⁽²⁴⁾ .

ولم يكن ولفنسون وحيداً في تأييده لآراء الكوفيين هذه ، فنجد غيره من الباحثين من ذهب مذهب الكوفيين في هذه القضية ، وأن الفعل هو أصل المشتقات ، وأورد عدداً من الملاحظات : واعتبرها أسباباً وجيهة لاعتبار الفعل هو أصل المشتقات ، فقال : "إنه يصعب اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق للأسباب التالية :

- 1- إن المصدر هو اسم المعنى ، وأسماء المعاني أسماء مجردة لا يمكن أن تكون أصولاً لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد ، واللغات كما هو معروف ، تسير في تطورها من التجسيد إلى التجريد لا العكس .
- 2- إن لكثير من الأفعال عندنا مصادر متعددة ، والمعقول أن يشتق المتعدد من الواحد لا الواحد من المتعدد
- 3- إن المصدر اسم للفعل ، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسماه ، فلا "جلوس" قبل أن يعرف الفعل "جلس" اللهم ألا إذا كان ذلك في الذهن⁽²⁵⁾ . ويمكن القول هنا أن ما ذكره ترزي من أدلة يثبت بها أن الفعل هو الأصل لا يمكن الاعتماد عليه أو الاعتداد به في هذا المجال ، فاحتجاجة بكثرة المصادر للفعل الواحد لا يقوم دليلاً على أن الفعل هو الأصل ، إذ أننا يمكن أن نعزو هذه الكثرة للخلافات اللهجية ، والمعقول أن يشتق الفعل الدال على شيعين اثنين هما الزمن والحدث ، من المصدر الدال على الشيء الواحد هو الحدث . وهذا احتجاج البصريين . كما أن قوله بصعوبة ظهور الاسم قبل ظهور مسماه ألا إذا كان ذلك في الذهن ، فهذا أيضاً لا حجة فيه على كون الفعل هو أصل المشتقات ، إذ أنه معلوم أن كل نطق من الألفاظ يعبر عن فكرة أو مفهوم مخزون في الذهن .
- ولم يقف الخلاف في أصل المشتقات عند هذا الحد ، بل ذهب أحد الباحثين إلى إنكار أن يكون المصدر أو الفعل أصلاً للمشتقات فقال : "إن أصل المشتقات جميعاً شيء آخر ، لا هو المصدر . ولا هو الفعل . وإن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في الشأة ، وإن هذه المشتقات جميعها ومعها المصدر ، مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات"⁽²⁶⁾ . وعلى هذا القول يكون أصل المشتقات شيئاً آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل إنه أسماء الأعيان وأسماء الأصوات وأسماء المعاني التي اشتق الفعل منها ثم اشتق منه المصدر وبقية المشتقات .

والحقيقة أنه لا يوجد دليل حاسم في هذه القضية يمكن الاعتماد عليه في تحديد أصل المشتقات تحديداً واضحاً ، وكل ما قيل في الشأن آراء اجتهادية غلبت عليها النزعة المنطقية وسيطرت عليها الافتراضات العقلية دون سند علمي يمكن الركون إليه في تحديد أصل لهذه المشتقات . ومهما يكن من أمر فإن هذه القضية أصبحت اليوم بلا فائدة ، وليس منها أية جدوى عملية . وليس بالضرورة أن يكون المشتق هو الاسم أو الفعل أو الحرف ، بل إن الصيغة اللغوية التي سبق استخدام العرب لها هي الأصل اسماً كانت أو فعلاً ، ثم إذا احتيج إلى لفظ آخر وانتزع من تلك الصيغة ، كان اللفظ المنتزع هو المشتق فعلاً كان أو اسماً ، وتلك الصيغة هي الأصل اسماً كانت أو فعلاً ، فلا المصدر هو الأصل ولا الفعل هو الأصل ، بل ما سبق في الاستخدام هو الأصل ، وما أخذ منه فرع عليه . والأسبقية هنا في الاعتقاد لا في الزمان ، قال ابن جني : "اعلم أن أبا علي كان يذهب إلى أن هذه اللغة ، ما سبق منها ثم لحق به ما بعده ، وإنما وقع كل صدر منها في زمان . وإن تقدم منها شيء على صاحبه فليس ممن الواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل وإن كانت رتبة الاسم مقدمة في النفس ، ومن جهة القوة والضعف أن يكون الاسم والفعل قبل الحرف . وإنما يعي القوم بقولهم أن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس وأسبق من الفعل في الاعتقاد لا في الزمان . وأما في الزمان فيجوز أن يكونوا قدموا عند التواضع الاسم قبل الفعل . ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف . وذلك أنهم وزنوا حيثنذ أحوالهم وعرضوا معايير أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني ، وأما لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيها بدأوا ، أبالاسم ، أم بالفعل ، أم بالحرف ، لأنهم قد أوجوا على أنفسهم أن يأتوا بمن جُمع ، إذا المعاني لا تستغنى عن واحد منهن هذا مذهب أبي علي وبه كلن يأخذ ويفتي"⁽²⁷⁾ . المهم هنا إمكانية الاشتقاق من أجل رفقنا بما نحتاج إليه من ألفاظ وصيغ ، بغض النظر عن كونها أخذت من الاسم أو من الفعل أو من غير ذلك .

وقد أهمل اللغويون الجوانب التاريخية للغة العربية ، مما ترتب عليه خفاء بعض الجوانب والأسباب لكثير من الظواهر اللغوية كالاشتقاق ، ولعل سبب الخلاف حول هذه الظاهرة نابع من عدم المعرفة الدقيقة لتاريخ ظهورها ، فلو كان لدينا تاريخ لها لأمكن معرفة الأصل فيها من الفرع ، ومن أين بدأت ومنى ظهرت وكيف تطورت ونمت ، وأمکن حسم كل قضايا الخلاف حولها .

ونظراً لأهمية الاشتقاق والحاجة الماسة إليه في توليد الصيغ ، لم يقصر العرب اشتقاقهم على المصدر دون غيره من الألفاظ ، بل اشتقوا من أسماء السدوات وأسماء الأزمنة والأمكنة كما اشتقوا من أسماء الأصوات ومن الحروف وغيرها . "فعمدوا إلى الأعداد وهي أسماء معانٍ جامدة ، فقالوا : وحُد وتوحَّد ، بقي وحده ، وثبته تثنية جعلته اثنين ، وثلاثتهم جعلتهم ثلاثة ، وربعتهم وخمسبتهم ... إلى عشرتهم ، وفي المخصص : كانوا تسعة وعشرين فنثلتهم : أي صرت لهم تمام ثلاثين وكذلك جميع العقود إلى المائة ، فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم ، وكانوا تسعمائة وتسعين فالثنتهم . واشتقوا من أسماء الأزمنة ، وهي أيضاً أسماء معانٍ جامدة ، اشتقاقاً صريحاً يكاد يكون مطرداً . ففي اللسان : أحرف القوم : دخلوا في الخريف ، وشتوت بموضع كذا وتشتيت : أقمت به في الشتاء ، وأربعوا دخلوا في الربيع ، وتربعوا في الموضع : أقاموا فيه بالربيع ، وأصافوا : دخلوا في الصيف وصافوا بمكان كذا ، وأفجروا دخلوا في الفجر ، ومثلها أصبحوا ، وأشرقوا : دخلوا في وقت الشروق ، وأظهروا وأعصروا وأصلوا ، وفي الحديث "كان في سفر فاعتشى في أول الليل أي سار وقت العشاء" واستحروا وابتكروا . وسأوعه : استأجره ساعة أو عاملة بها ، وألبوا ... الخ . واشتقوا من أسماء الذوات كأعضاء الإنسان ، فقالوا أذنة وراه وسره ، أي ضرب أذنه ورتته وسرته ... الخ ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه ... ومن غير أعضاء الإنسان قالوا : أبرئته العقب : اسعته بإبرئها ، وأبئل الرجل : كثرت إبله ، وأزرتة : ألبسته إزاراً ، واستأسد وأسد : صار كالأسد ... الخ" (28) .

كما اشتقوا من أسماء الأصوات ، قال ابن جني : "وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية بجرى الحروف ، نحوهاهيت وحاحيت وعاعيت وجأجات وحأحلتت وسأسأت وشأشأت"⁽²⁹⁾ . واشتقوا كذلك من الجواهر وهو قليل جداً ، فقالوا : "استحجر الطين واستنوق الحمل"⁽³⁰⁾ .

واشتقوا كذلك من الحروف ، قال ابن جني : "إن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي . أي قلت لي : لولا . وسألتك حاجة فلاليت لي أي قلت لي : لا . واشتقوا أيضاً المصدر وهو اسم من الحرف فقالوا : اللالة واللولة وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل . وكذلك قالوا : سوفت الرجل أي قلت له : سوف"⁽³¹⁾ . وقال في موضع آخر : مؤيت إذا كتبت ما ، ولؤيت إذا كتبت لا ، وكؤفت كافاً حسنة ، ودؤلت دالاً جيدة ، وزؤيت زائياً قوية"⁽³²⁾ .

وهكذا أفاد العرب من ظاهرة الاشتقاق واستغلوها أوسع استغلال حتى شملت كل أنواع الألفاظ أسماء كانت أو أفعالا أو حروفاً ، أسماء أعيان أو ذوات جواهر أو أعراض ، ولم يقصروها على نوع أو أنواع معينة من الألفاظ ، فلم يشترطوا في أصل المشتق أن يكون نوعاً معيناً من الصيغ ، فيمكن الاشتقاق من أي لفظ إذا دعت الحاجة ، ويؤكد ابن جني هذا القول ، ويذهب إلى أن الحروف يشتق منها ولا تشتق ، فيقول : "الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبداً . وذلك أنها لما جمدت فتم تنصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء ، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه ، يؤكد ذلك عندك قوهم : سألتك حاجة فلوليت لي ، أي قلت لي "لولا" فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من "لو" و"لا" فلا يخلو هذا أن يكون "لو" هو الأصل ، أو "لولا" لا يجوز أن يكون "لولا" لأنه لو كان "لولا" هو الأصل كان "لو" محذوفاً منه والأفعال لا تحذف ، إنما تحذف الأسماء"⁽³³⁾ . ولعل ابن جني في هذا القول يرى أن الحروف هي أصل المشتقات وذلك لجمودها وعدم تصرفها .

من كل ما سبق نرى أن البحث في هذه القضية ، ومحاولة الوصول إلى أصل المشتقات وإيراد الحجج والأدلة لإثباته - كما فعل البصريون والكوفيون - أمر لا قيمة له في البحث اللغوي ، ولم يكن إلا صراعاً فكرياً بين العلماء ، وسباقاً بين المدرستين البصرية والكوفية ، حاولت كل مدرسة منهما أن تثبت - دون سند علمي - أن آرائها أكثر صواباً وموضوعية من نظيرتها ، وأن علماءها الأكفأ والأولى بالاتباع . ولو ترك الأمر بدون تلك المشاحنات وما نتج عنها من آراء وأقوال ، لكان أكثر موضوعية ووضوحاً . ولما أثقل الدارس بالتفكير في تلك الأقوال والبراهين وفي محاولة فهمها والحكم على أيها أكثر صواباً .

الاشتقاق الكبير :

أحد أنواع الاشتقاق ، يقوم على قلب الأحرف الأصلية للكلمة ، وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسميته ، فمنهم من سماه بالاشتقاق الأكبر⁽³⁴⁾ ، وبعضهم سماه الكُّبَّار ومنهم من أطلق عليه اسم القلب⁽³⁵⁾ ، ومن الباحثين المحدثين من يطلق عليه اسم الاشتقاق الكبير⁽³⁶⁾ ويرى نهاد الموسى أن يسمى هذا النوع من الاشتقاق بالاشتقاق التقلبي⁽³⁷⁾ ، ولعل هذه التسمية أفضل التسميات لهذا النوع من الاشتقاق لأنها تتطابق مع منهجيته وطريقته .

وقد عرفه عبدالله أمين بقوله : "هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى وانفصال في الأحرف"⁽³⁸⁾ . فهو يقوم على قلب المادة اللغوية على كسل وجوهها الممكنة ، واستخراج صيغ جديدة ، منقطة في الأحرف دون ترتيبها ، مع تشابه بينها في المعنى ، ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ أن التشابه في المعنى هنا غير ممكن ، لأن تغيير ترتيب الحروف داخل الكلمة الواحدة يوجب تغيير معناها ، وقد أشار جرجي زيدان إلى شيء

من هذا عند حديثه عن القلب ، بقوله : "... مع حفظ معناه ، أو تغييره تغييراً طفيفاً" (39) .

وكان الخليل بن أحمد أول من فطن إلى هذا النوع من الاشتقاق في كتابه العين الذي بناه على حصر دقيق لألفاظ العربية الموجودة المستعملة ، وغير الموجودة المتوقعة . غرضه من ذلك أن يجمع كل ألفاظ اللغة حتى لا يندُّ منها أي لفظ . قال : "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو : قَدَّ ، دَقَّ ، شَدَّ ، دَشَّ ، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه ... نحو ضرب ضير ، برض بضر ، رضب ، ريض ، والكلمة الرباعية على أربعة وعشرين وجهاً ... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً ..." (40) .

وقد شغف ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق ، فأفرد له باباً في كتابه الخصائص بعنوان : الاشتقاق الأكبر ، قال فيه : "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه مع إغواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده ويستروح إليه ويتعلل به ، وإنما هذا التقلب لنا نحن وستره فتعلم أنه لقب مستحسن ، وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير ، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانية وإن اختلفت صيغته ومبانيه ، وذلك كتركيب "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصريفه نحو : "سلم ويسلم وسالم ، وسلمان ، وسلمى ، والسلامة ، والسلام : اللديغ ، أطلق عليه تفاعلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وأما الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجمع فيه التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه" (41) .

وبالرغم من شغف ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق ، واعتداده به ، يعترف بأن هذه التقاليد قد تكون متباعدة المعاني متنافرة الدلالات ، وفي مثل هذه الحالة يجب

أن نلجأ إلى التأويل والتخريج البعيد لدلالات الألفاظ حتى تنتظم وفق الإطار الذي رسمه وأراده لها فيقول: "وإن تباعد شيء من ذلك عنه زدْ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" (42).

كما أنه يدرك أن ما أراد به هذا الاشتقاق الأكبر صعب المنال عسير التطبيق، وغير ممكن في كل مفردات اللغة، قال: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسة متعدياً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزّ ملتصقاً" (43).

ثم يحاول أن يحدد القاعدة ويبيّن الأساس الذي يعتمد عليه في هذه القضية، وكيف يمكن معرفة الأصل من الفرع، فيرى أن الحكم بالأصلية بين اللفظين المتفقين في الحروف المختلفين في الهيئة أو الترتيب يكون للفظ الأكثر تصرفاً، فيقول: "اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقدم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما أصل وأيها الفرع. فمما تركباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب، وجذب، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب. وجذب يجذب جذباً فهو جابذ والمفعول مجبوز. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقعت الحال بينهما لم يُؤثر بالمرية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يُمثلا بصفحتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله. فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أو سعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه" (44).

ومع كل ما أشار إليه ابن جني، ومع كل الاحتراز الذي قال به، فإنه لا يمكن معرفة الأصل من مقلوبه، لأن الاستعمال قد يغير معالم الألفاظ وبالتسالي يغير

معناها ، وهذا ما يجعل التمييز بين الأصل والمقلوب متعذراً ، وقد أشار زيدان إلى ذلك بقوله : "ولا يخفى أن كثيراً من الألفاظ المقلوبة تخسر معناها الأصلي بالاستعمال ، فلا يعود يمكننا الجزم بأنها مقلوبة"⁽⁴⁵⁾ .

وقد تباينت آراء العلماء قديماً وحديثاً حول هذا النوع من الاشتقاق الذي قلل به ابن جني وشغف به ، فظهرت حياله ثلاثة مواقف :

فريق أنكره ورأى أن ما فعله ابن جني ليس إلا من قبيل المياهاة اللغوية ، قال السيوطي : "وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني . وكان شيخه أبو علي يأنس به يسيراً ، وليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ، وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أحاسنا من المعاني مغايرة للقدر المشترك ، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة ، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي ؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها ، ليفسد بالتراكيب والمبنيات أنواعاً كثيرة ، ولو اقتصروا عنى تغاير المواد ، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب ، لمنافاتها لهما ، لضاق الأمر جداً ، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها"⁽⁴⁶⁾ .

وفي العصر الحديث أنكر العلماء ما ذهب إليه ابن جني ورأوا أن هذا القول من باب التعسف الذي لا يقر حقيقة واقعية ، فقد انتقد إبراهيم أنيس ما فعله ابن جني ووصفه بالتكلف الذي لا داعي إليه ، فقال : "وإذا كان ابن جني قد استطاع في عَسَمَتِ ومشقة أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً ، وفي معجم لسان العرب تكساد تصل إلى ثمانين ألفاً ، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير"⁽⁴⁷⁾ . وهذا ما فعنه فؤاد ترزي في كتابه الاشتقاق ، حيث قدّم حججاً دامغة على بطلان ما ذهب إليه ابن جني فقال : "إن الاعتقاد بصحة هذه النظرية يرتب عليه

أمران : الأول : أن لكل حرف من حروف العربية قيمة دلالية خاصة لا يغيرها تغيير موقع الحرف في اللفظة ، أو تغييره بحرف آخر من مخرجه . والثاني : أن صوت الحروف هو الذي يؤدي إلى هذه القيمة الدلالية . وفي كل من هذين الأمرين ما فيه من مخافة للواقع ، وحدّ للدلوات اللغة . ولو فرضنا جدلاً وجود دلالة معينة خاصة للحرف العربي لاقتضى ذلك أن تلازمه هذه الدلالة في كل لفظة يوجد فيها ، ومن ثم يصبح بين الكلمات التي تشترك في حرف أو أكثر نوع من الاشتراك المعنوي يتناسب وعدد الحروف المشتركة بينها . ويترتب على هذا وجود قرابة معنوية بين الألفاظ التي تشترك بحرف واحد من نحو : ماج ، ومرح ، ودمج ، وعمد ، وعلم ، وسقم . وقرابة أقوى بين الألفاظ التي تشترك بجميع الحروف مهما كان ترتيبها من نحو : لمج ، وحمل وحلم ، وحمل ، وحلم وملح ، وهذا يتناقض والواقع ويتعارض وفلسفة اشتقاق الكلم في اللغة كما نعلمه ، ولا يتفق بتفاصيله مع نظرية ابن جني نفسها . ولا أدري كيف يمكن تفسير الأضداد على هذا الأساس وقد أشرنا إلى أن في اللغة كثيراً جسدًا من الألفاظ التي يتعذر إيجاد أية صلة معنوية بين تقاليبها⁽⁴⁸⁾ .

الفريق الثاني : لم يستطع أن يُقرّ ابن جني على كل ما ذهب إليه في أمر الاشتقاق ، ووجّه إليه انتقادات صريحة ، واتهمه بالتكلف والتعسف وعدم الموضوعية في بعض ما ذهب إليه . يقول صبحي الصالح : "إن النظرة الأولى إلى صنيع ابن جني في هذه التقاليل لا تخطيء التكلّف البعيد الذي وقع فيه ، وهو يلتبس الطريق نحو الربط السحري العجيب الذي يردّ هذه التقاليل جميعاً إلى أصل واحد ، وإمام منقاد ، ولكن الرباط الذي اهتدى إليه ابن جني ليس عاماً وحسب ، بل هو شديد العموم ، وبلغت شدة عمومته حد الإهتام والغموض"⁽⁴⁹⁾ .

وفي الوقت نفسه يرى الصالح أن الاشتقاق الكبير الذي قال به ابن جني إنجاز عظيم وكشف كبير لا يزال - حتى عصرنا الحاضر - يمدنا بصيغ وتقاليل تسهم في إثراء اللغة ونمو مفرداتها فيقول : "فمع هذا التحفظ ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلّف

يظل بحث الاشتقاق الكبير يوتي ثمره إلى اليوم ، حتى ليتمكن القول إن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجاً أعظم منه⁽⁵⁰⁾ .

حقاً أن ما قاله ابن جني حول الاشتقاق الكبير مخالف لقواعد اللغة ، إلا أنه يمكن القول أنه فتح الباب واسعاً أمام علمائنا من أجل استغلال إمكانية اللغة العربية، ودلّم على أن في هذه اللغة طاقة كامنة يجب الإفادة منها في سدّ كثير من النقص والعوز الذي نعيشه في مجال المصطلح ، إذ أننا باستغلال هذه الطاقة والإمكانية في لغتنا نستطيع أن نتغلب على كثير من المفاهيم التي تهجم على لغتنا دون أن نجد لها ما يبدل عليها ، إن هذه الفكرة التي أشار إليها ابن جني تُعدُّ رافداً هاماً من روافد العربية ، لا تقل أهمية وقيمة عن الوسائل والمزايا التي يعتمد عليها من أجل تحقيق الاصطلاح والتعريب وإنتاجهما .

أما الفريق الثالث : فقد أيد صنيع ابن جني وبالغ في مدحه والدفاع عنه كالراجح الذي زعم "أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف ، وإن نقصت حروف إحداها عن حروف الأخرى ، فإن إحداها مشتقة من الأخرى ، فقول : الرحل مشتق من الرحيل ، والثور إنما سمي ثوراً لأنه يثير الأرض ، والتوب إنما سمي ثوباً لأنه ثاب لباساً بعد أن كان عزلاً"⁽⁵¹⁾ .

ويجب ألا نخلط هنا بين صنيع ابن جني في هذا النوع من الاشتقاق ، والطريقة التي وضعها الخليل في معجمه "العين" ومن سار على نهجه ، فقد هدف الخليل من عمله هذا إلى محاولة إحصاء ألفاظ العربية خوفاً من أن يندثر شيء منها ، ولم يحاول الخليل ولا غيره من أصحاب المعاجم الذين ساروا على نهجه أن يرجعوا التقاليد المختلفة للمادة اللغوية الواحدة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني ، كما أن الخليل أجرى تلك التقاليد مع كل ألفاظ اللغة بكل أوزانها وحدّد المستعمل منها والمسهمل ، أما ابن جني فقد اقتصر في تقليبه على الصيغ الثلاثية دون غيرها .

ومهما يكن من أمر ، ومهما قيل عن هذا النوع من الاشتقاق ، ومهما اختلفت حوله الآراء وتعددت المذاهب ، فإنه يمكن القول أن له فوائد جمة يستغلها الباحث ويستخدمها من أجل التمييز بين ألفاظ اللغة أصيلها ودخيلها ، إذ "إن في تجمع الألفاظ العربية في أصل واحد ينتظم فروعها لما يسهل على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل" (52) .

الاشتقاق الأكبر :

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسمية هذا النوع من الاشتقاق ، فمنهم من يسميه "الاشتقاق الكبير" (53) . ومنهم من يطلق عليه اسم "الاشتقاق الأكبر" (54) ويذهب البعض إلى أنه "الإبدال" (55) وقد عرفه عبد الله أمين بقوله : "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة ، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيهما معا مثل القرد والقصد ، والمرب والترب ، وعنوان الكتاب وعلوانه" (56) أما صبحي الصالح فيقول : "ولقد اصطالحوا على أن الاشتقاق الأكبر هو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تسدرج تحته ، وحينئذ ، متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات أو بعضها بحروف أخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات" (57) . أي أن هذا الاشتقاق لا يكون إلا بتغيير بعض الأصوات بأصوات تتحد معها في الصفات أو تقاربهما في المخارج ، وأي تغيير غير هذا التغيير بين الحروف لا يعد ضمن هذا النوع من الاشتقاق .

وهذا الاشتقاق يظهر بصور مختلفة وطرائق متباينة ، فقد يكون إبدالاً صوتياً ناجماً عن تقارب المخارج الصوتية ، يقول إبراهيم أنيس : "أما النوع الثالث من

الاشتقاق وهو ما يسمى بالأكبر , ويمثل له عادة بكلمات مثل "أز وهز" , الحنل والحنل" فأجدر به أن يُعد من الكلمات التي تطورت أصواتها" (58) . وربما كان سببه اختلاف لهجات القبائل , وهو ما رواه السيوطي عن أبي الطيب اللغوي فقال : "ليس المراد بالإبدال أن العرب تعتمد تعويض حرف من حرف , وإنما هي لغات مختلفة لمعلن متفمة , تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد , والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة , ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى , وكذلك إبدال لام التعريف ميماً , والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو أن عن , لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون" (59) . وقد يكون هذا الاشتقاق ناتجاً عن التصحيف الذي لا يكاد يسلم منه أحد من اللغويين فلا "يعد أن بعض تلك الكنمات التي أفحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف" (60) . كما أنه قد يكون ناتجاً عن قلة الإسماع أو عدم الوضوح السمعي أو ضعف سماع بعض الأصوات المتقاربة المخلوج في بعض الألفاظ مثل : رفل ورفن , جدث وجدف , فقد يكون الإبدال في مثل هذه الأصوات بسبب عدم سماعها جيداً .

وليس بالضرورة أن تتقارب المخارج أو الخصائص والصفات الصوتية بين الأصوات المبدل والمبدل منه حتى يتم مثل هذا النوع من الاشتقاق , "وأكثر ما يمكن أن يظهر هذا الاشتقاق على صورة الإتيان التي تعلق لنا كثيراً من الوجوه التي لا نجد فيها تقارب المخارج أو الصفات الصوتية بين الحرف الأصل والحرف المعبر عنه مثل جائع نائع , شديد أديد , حسن بسن , حار بار جار , سهواً رهواً , وهنا تتفق الكلمتان في الصورة اللفظية ولا تختلفان إلا في حرف , والحرفان المختلفان متباعداً في المخرج والصفة , ولا يحتمل أن يكون أحدهما تطوراً صوتياً عن الآخر أو خلافاً لهجياً أو تصحيفاً" (61) .

وقد التفت إلى هذا النوع من الاشتقاق يعقوب بن السكيت ، فوضع فيه كتاباً سماه "القلب والإبدال" جمع فيه ألفاظاً يُعبّر كل لفظين منها عن معنى واحد ، ويختلف هذان اللفظان في حرف واحد مثل التهتان والتهتان لسقوط المطر . كما ذكره ابن جني في الخصائص في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (62) أورد فيه كثيراً من الأمثلة المتعلقة بهذا النوع من الاشتقاق .

وقد شغف بهذا الباب عدد من العلماء الذين وضعوا له الشروط التي يجب أن تتوفر في الحروف حتى يتم الإبدال بينها ، كما وضعوا له التصنيفات ، فجعلوا منه المقيس ومنه السماعي "قال أبو محمد البطلوسي في كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة : من هذا الباب ما ينقاس ، ومنه ما هو موقوف على السماع : كل سين وقعت بعدها عَيْنٌ أو عَيْنٌ أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً ، مثل : يساقون ويصاقون ، وصقُر ، وسقَر ، وصخِر وسخِر ، مصدر سخِرْتُ منه إذا هَزَأْتُ ، فأما الحجارة فبالصاد لاغير . وشروط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها ، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها ، وأن تكون السين هي الأصل ، فإذا كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينا ، لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف ، وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروف لأنها حروف مستعلية ، والسين حرف مُتَسَلِّ ، فَتَقَلُّ عليهم الاستعلاء بعد التَسَلُّ ، لما فيه من الكلفة ، فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده ، لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا تكلفه فيه ، فهذا هو الذي يجوز القياس عليه ، وماعده موقوف على السماع" (63) .

وحقيقة الأمر أن ما روي من كلمات فيها إبدال لم يقتصر على الأحرف المتقاربة مخرجاً أو المتحدثة في جميع صفتها ، بل نجد هذا الإبدال يقع في كل ألفاظ اللغة ، مما جعل أحد العلماء يقول : "فلم نجد حرفاً إلا وقد جاز فيه البديل ولو نادراً" (64) . هذا ما جعل العلماء يحرصون على التفريق بين نوعين من الإبدال :

الإبدال الصرفي : ويتم هذا الإبدال بين حروف معينة توضع مكان حروف أخرى
محصصة وجعلوا لهذا النوع حروفاً لا يكاد يخرج عنها , تجمعها كلمة "طال يوم
أجده".

الإبدال اللغوي : وهو أوسع دائرة من الإبدال الصرفي , لأنه يشتمل على أحرف لم
يشتمل عليها سابقه , وقد أوجز عبد الله أمين مسوغات هذا الإبدال فيما يلي :
التمائل : وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة : كالبائين والتائين والتائين . التجلس :
وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة كالدال والطاء . التقارب : أن يتقارب
الحرفان مخرجاً ويتحدا صفة : كالحاء والهاء . أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة
كاللام والراء , أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتباعدا صفة كالدال والتين , أن
يتقارب الحرفان صفة ويتباعدا مخرجاً كالشين والسين . التباعدا : أن يتباعدا الحرفان
مخرجاً ويتحدا صفة كالنون والميم , أن يتباعدا الحرفان مخرجاً وصفة كالميم
والضاد"⁽⁶⁵⁾.

الاشتقاق الكُبار "النحت" :

قبل الحديث عن هذه الظاهرة اللغوية لا بد من تحديد معناها ومدلولها اللغوي
: من خلال ما ذكرته المعاجم اللغوية :

جاء في معجم العين : النحت : نَحَتُ النجار الخشب , يقال : نَحَتَ يَنْحِتُ , وَيَنْحِتُ
لغة . وجملة نَحَيْتُ : قد انتحت مناسمه , والنُّحَاتُ : ما انتحت من الشيء من الخشب
ونحوه⁽⁶⁶⁾ وجاء في لسان العرب : النَّحْتُ : النَّشْرُ وَالْقَشْرُ , وَالنَّحْتُ نَحْتُ النجار
الخشب , نَحَتَ الخشبة ونحوها يَنْحِتُهَا وَيُنْحِتُهَا نَحْتاً فَانْحَتَتْ , والنُّحَاتُ : ما نَحَتَ مِنْ
الخشب , ونَحَتَ الجبل ينحته : قطعه . وفي التنزيل "وتنحتون من الجبال بيوتا آمين"
والنحائت : آبار معروفة , صفة عالية لأنها نَحَتَ أي قطعت , قال زهير:
قَفَرًا يَمُنْدَفَعُ النَّحَائِتِ مــــ صَفَرُوا أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسَّادِرِجِ

ويروى من ضفوى .

وَنَحَتَ السَّفَرَ البَعِيرَ وَالإِنْسَانَ : نَقَصَهُ وَأَرْقَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ . وَحَمَلَ نَحِيْتُ : ائْتَحَتَ مَنَاسِمُهُ , قَالَ : وَهُوَ مِنَ الأَيْنِ حَفِي نَحِيْتُ .
وَالنَّحِيَّةُ : جَذْمُ شَجَرَةٍ يُنْحَتُ ، فَيُجَوَّفُ كَهَيْئَةِ الحُبِّ لِلتَّحْمَلِ ، وَالجمعُ نُحْتٌ .
الجوهري : نَحَتَهُ يُنْحِتُهُ ، بِالكسْرِ نَحْتًا أَيْ بَرَاهُ ، وَالتَّحَاتَةُ البُرَايَةُ . وَالمُنْحَتُ مَا يُنْحَتُ بِهِ ، وَالتَّحِيْتُ : الدَّخِيلُ فِي القَوْمِ ؛ وَالنَّحِيَّةُ : الطَّبِيعَةُ الَّتِي نُحِتَ عَلَيْهَا الإِنْسَانُ أَيْ قُطِعَ ، وَقَالَ اللُّحَيَّانِيُّ : هِيَ الطَّبِيعَةُ والأَصْلُ . وَالكَرَمُ مِنْ نَحْتِهِ أَيْ أَصْلِهِ الَّذِي قُطِعَ مِنْهُ . أَبُو زَيْدٍ : إِنَّهُ لَكَرِيمُ الطَّبِيعَةِ وَالتَّحِيَّةِ وَالعَرِيْزَةِ بِمعْنَى وَاحِدٍ . وَقَالَ اللُّحَيَّانِيُّ : الكَرَمُ مِنْ نَحْتِهِ وَنِحَاسِهِ ، وَقَدْ نُحِتَ عَلَى الكَرَمِ وَطُبِعَ عَلَيْهِ . وَنَحَتَهُ بِسَانِهِ يُنْحِتُهُ وَيُنْحِتُهُ نَحْتًا : لَامُهُ وَسَنَّامُهُ . وَالنَّحِيْتُ : الرَّدِيُّءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَنَحَتَهُ بِالعَصَا : يُنْحِتُهُ نَحْتًا : ضَرَبَهُ بِهَا (67) .

وفي محيط المحيط : نحت القلم والعود براه...والحجر سواء وأصلحه ، ونحست السفر البعيد أضناه (68) .

من يحمل الأقوال السابقة حول ماهية النحت ومفهومه في اللغة نذكر أنه يقصد به الأخذ والتنقيص والتقليل، إذ تدور كل الأقوال السابقة حول هذا المعنى ، إلا أننا نجد للنحت في مواضع أخرى معاني أكثر ودلالات أوسع مما سبق ، يقول ابن فارس "نحت كلمة تدل على نَحْرُ شَيْءٍ وتسويته بجديدة ، ونحت النجار الخشبة ينحتها نحتا . والنحية: الطبيعة ، يريدون الحالة التي ينحت عليها الإنسان ، كالغريزة التي غرز عليها الإنسان ، وما سقط من المنحوت نحاتة" (69) . فابن فارس هنا يرى أن في النحت هندسة وتنسيقاً وتسوية ، فهو أخذ وتنسيق ، وطبيعة الإنسان التي بني عليها هي نحيته ، وقد خلقه الله في أحسن تقويم ، لم ينقصه أو يقلل منه ، وقد ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تربط النحت بمعنى دقة الصنع وإتمامها ، قال تعالى "تنتخذون من

سهولها قصورا وتحتون الجبال بيوتا⁽⁷⁰⁾ . وقد تبه نهاد الموسى إلى هذه المعاني فقال :
"وليس النحت في اللغة تنقصاً واختزالاً فحسب إنما هو تسوية , وهو تنسيق وبناء
تستتبعه عملية التنقص والاختزال"⁽⁷¹⁾ . وبعد تعرضه للفظه "نحت" في عدد من المعاجم
اللغوية وعدد من الآيات القرآنية يقول: "وهذه الخطوات التي يقرأها النص اللغوي في
وضوح تؤول بنا جميعاً إلى نتيجة طبيعية يبعد أن تنتهي إلى غيرها فهذه العملية الحسية
الجاهدة التي من مظاهرها "الاختزال والتنقيص" و"التسوية والبناء تنتهي إلى خلق جديد
فيه طبعية وأصالة وخلوص"⁽⁷²⁾ .

النحت في الاصطلاح :

عرف علماءنا القدماء النحت بمعناه الاصطلاحي منذ زمن مبكر , وفهموا منه
أنه أخذ كلمة واحدة من بين كلمتين اثنتين , يظهر في هذه الكلمة الجديدة شيء أو
جزء من كل كلمة من تلك الكلمتين .

ويعد ابن فارس أول من قال بالنحت بين لغويي العرب القدماء , وكانت له
اليد الطولي في تحديد دلالاته وتوضيح معناه , قال : "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً
في القياس يستنبطه النظر الدقيق , وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت
: أن تؤخذ كلمتان وتُنحَتُ منها كلمة واحدة آخذة منها جميعاً بحظ"⁽⁷³⁾ . ولا يدعي
ابن فارس أنه رائد في هذا الفن , بل يعترف بأن الخليل بن أحمد قد سبقه إليه , وأنه
يرسم خطى الخليل في سير أغوار هذه الظاهرة , فيقول: "والأصل في ذلك ما ذكره
الخليل من قولهم : حَيَّلَ الرجلُ , إذا قال حيَّ على"⁽⁷⁴⁾ . وقد تحدث ابن فارس عن
هذه الظاهرة في أكثر من موضع فقال "هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة
أحرف فأكثرها منحوت , مثل قول العرب للرجل الشديد ضَيْطُرٌّ من ضَبَطَ وَضَبَّرَ ,
وفي قولهم : صَهَّصَلِقْ إنه من "صهل" و"صلق" وفي "الصُّلْدِيم" إنه من "الصُّلْد"

و"الصَّدْم" (75). ولم يغفل سببوه الحديث عن هذه الظاهرة، فقد أشار إلى النحت إشارة واضحة مباشرة، فقال: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمتلثة جعفر ويجعونه من حروف الأول والأخير: ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قتلوا: سبطر فجعلوا فيه حروف السبط إذ كان المعنى واحداً... فمن ذلك عيشمي، وعبدري. وليس هذا بالقياس. إنما قالوا هذا كما قالوا: عُلوِيّ وزباني. فهذا ليس بقياس كما أن عُلوِيّ ونحو عُلوِيّ ليس بقياس" (76) ولم يكن ابن حني بعيداً عن هذا المجال، فقد أشار إلى شيء منه عندما قال: "هذا غور من العربية لا ينتصف به، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهواً عنه، وهو على أُضْرُب منها: اقتراب الأصليين الثلاثين كضباط وضبطار... ومنها اقتراب الأصليين، ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه، كدمث ودمثر، وسبط وسبطر" (77) ويمكن القول أن مفهوم النحت عند القدماء انحصر في إيجاد كلمة واحدة من كلمتين، ولم يشر أحدهم إلى إمكانية النحت من أكثر من كلمتين. أما المحدثون فقد توسعوا في تحديد مفهوم النحت، وأن الأخذ لا يقتصر على كلمتين فقط، بل امتد ليشمل الجملة، يظهر ذلك واضحاً من خلال التعريفات التي وضعت لهذه الظاهرة. فقد عرفه عبد القادر المغربي بقوله: "أن تعهد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلتا كلمة فبذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها" (78)، أما نهاد الموسى فقال: "النحت بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان متباينتين في المعنى والصورة، ونحو ذلك تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جمعاً بحظ في اللفظ، دالة عليهما جميعاً في المعنى" (79) وهكذا فإن المحدثين يرون أن النحت إيجاد لكلمة جديدة من كلمتين أو من جملة هذه الكلمة تفيد معنى الكلمتين وتحمل عدداً من حروفهما، ويقول صبحي الصالح: "فالنحت يجمع بين كلمتين متباينتين معنى وصورة، ولا ضمير في اتفاقهما في بعض الحروف مادام حرف واحد بينهما مختلفاً، ولا بأس في تقاربهما

في المعنى شريطة أن يكون بين المعنيين المتقاربين فرق ملموح مهما يكن ضئيلاً
دقيقاً»⁽⁸⁰⁾.

ولعدم وضوح الفكرة التي يقوم عليها النحت، واضطراب الأسس التي ينبني
عليها، وانعدام وجود قاعدة واضحة محددة تحكم وضع النحت تجعله مقيساً مطرداً،
اختلفت أقوال العلماء وتباينت آراؤهم حول هذه الظاهرة، فمنهم من يرى أنه نوع
من الاشتقاق، وأن له فائدة حمة في رfd اللغة بما تحتاج إليه من المصطلحات الكثيرة
التي تنهال على لغتنا العربية كل يوم، وتبيل إلى جواز النحت والنقل اللفظي الكامل
للمصطلحات العلمية والفنية، وهذا ما أشار إليه صبحي الصالح بقوله: "إن مراعاة معنى
الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه. ففي كل منهما توليد شيء من شيء وفي كل
منهما فرع وأصل، ولا يتمثل الفرق بينهما إلا في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر
على طريقة النحت"⁽⁸¹⁾. ومع ذلك فإنه يرى ضرورة أن يكون استخدام النحت محدداً
، وأن لا تلجأ إليه إلا في الضرورة القصوى، ويجب ألا يترك الأمر في هذه القضية على
عواهنه، بل لا بد من ضبطه وتحديدده، لأن إطلاقه يفسد العربية، قال: "وما من
ريب في أن القول بالنحت إطلاقاً يفسد أمر هذه اللغة؛ ولا ينسجم مع النسيج العربي
للمفردات والتركيبات، وربما أبعد الكلمة المنحوتة عن أصلها العربي"⁽⁸²⁾.

ومنهم من يرى أن النحت ليس من خصائص اللغة العربية، وهو غريب عنها
وعن نظام الاشتقاق فيها، ولا يمت إليها بأية صلة "إن لغتنا ليست من اللغات التي
تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدون في مصنفاتها. والمنحوتات
عندنا عشرات، أما عندهم فمئات بل ألوف، لأن تقديم المضاف إليه على المضاف
معروف عندهم، فسأغ لهم النحت، أما عندنا فاللغة تأباه وتبرأ منه"⁽⁸³⁾ وبعضهم
يرى أن النحت "من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل لأن الاشتقاق أن تترع كلمة
من كلمة، والنحت أن تترع كلمة من كلمتين أو أكثر"⁽⁸⁴⁾.

ومهما يكن من أمر فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر تلك الكلمات المنحوتة في اللغة العربية ، حتى أولئك الذين قطعوا القول بأن العربية لا تقبل النحت ، اعترفوا بأن العربية وُفِّتْ في نحت كثير من الكلمات ، أمثال : برمائي من (بر) و (ماء) ومدرحسيّ أو مدرحيّة من (مادة) و(روح) واللاهائية واللامركزية والماورائيات "85". والحقيقة أنه تم في العصر الحديث نحت كثير من الكلمات واستخدامها ، مثل : أنفمسي للصوت الذي يخرج من الأنف والضم ، ودرعمي نسبة إلى دار العلوم وهكذا . ونظراً للحاجة الماسة إلى استحداث ألفاظ جديدة لتغطية كثير من مصطلحات العلوم والفنون والثقافية التي تفد إلى العربية كل يوم ، أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النحت "عندما تنجيء إليه الضرورة العلمية"86).

أنواع النحت :

أقرّ اللغويون أربعة أنواع من النحت :

- 1- الاسمي : وهو ما ينتج عن اسمين جامعاً بين معنيهما ، نحو : جلمود ، مسن جُنْدٌ وجمْدٌ ، وخبُّرٌ من حبٍّ وقرٌّ بمعنى حبِّ البرد ، وعقائيل⁽⁸⁷⁾ من عُقْبَى وَعَلَّة .
- 2- الفعلي : هو ما ينحت من الجملة دلالة على منطوقها ، وتحديداً لمضمونها ، ومن أمثلة الحالة الأولى : بأبأ = قال بأبي أنت ، بسمل = قال باسم الله ، سيجل = قال : سبحان الله. ومن أمثلة الحالة الثانية : بعثر = بعث وأثار. ويلاحظ أن أفعال هذا النوع من النحت من وزن الرباعي المجرد .
- 3- النسبي : وهو ما ينحت نسبة إلى علمين ، نحو : عشمي ، نسبة على عبد شمس ، وعبدري نسبة إلى عبد الدار ، وطبرخزي نسبة إلى طبرستان وخوازم .

4- الوصفي : وهو نحت كلمة من كلمتين للدلالة على صفة بمعناها أو أشد منه ، مثل : ضَيِّطَرَّ من ضيِّطَ وضير وهو للرجل الشديد ، وصلِّدَم من الصَّلْدِ والصدم وقد ذهب فؤاد ترزي إلى أن أمثلة النحت الاسمي والوصفي وكذلك أمثلة الحالة الثانية من النحت الفعلي لا تعدو أن تكون من باب النحامين والتأويل البعيد⁽⁸⁸⁾ .

طرقه :

ليس للنحت قاعدة واضحة يُعتمد عليها عند اللجوء إليه، ولا أساس محدد يمكن الالتزام به من أجل هذه الغاية ، وهذا ما جعل الطرق التي يُلجأ إليها في النحت مختلفة متغايرة لا تسير على نظام واحد ، لذا فإن تأثيره في الكلمات المنحوتة ليس محددًا وغير متساو في جميع الحالات ، وقد أورد أحد الباحثين عدداً من الكلمات المنحوتة محاولاً الوصول إلى قاعدة عامة تجمعها أو طريقة محددة يمكن السير عليها من أجل هذا الغرض ، فقال : "إذا لا حظنا أنواع هذه الكلمات المنحوتة من حيث اللفظ وقارنا كل واحدة منها بأصولها نرى أن تأثير النحت لا يتساوى في جميعها ، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير في بضع نماذج أساسية :

أ- لا يعتري الكلمتين أي تغيير كان ، فإن واحدهما تلتقي بالأخرى فتصبحان كلمة واحدة بدون أن يتغير شيء من حروفهما وحركاتهما كما في (اللأدرية) .

ب- لا يحدث تَبَيُّل في الحروف ؛ غير أنه يحدث بعض التغيير في الحركات كما في (شقحطب) و (فذلكة) .

ج- تبقى إحدى الكلمتين كما هي وتختزل الأخرى وحدها كما في (مُشَلُّوز) و (مُحَرِّم) .

د- يحدث اختزال في الكلمتين ويكون هذا الاختزال متساوياً في كليهما فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلا حرفان من كل منهما كما في (تعشم) و (هرول).

هـ- يحدث اختزال في الكلمتين ولكنه لا يكون متساوياً في كليهما كما (سجل) و (بأبأ) .

و- يُحذف بعض الكلمات حذفاً تاماً فلا تُترك في المنحوت أي أثر كما في (طلق) و (هيللة) . فإن كلمة (الله) في الأولى وكلمة (لا) و (إلا) في الثانية قد حذفت بتاتا ولم يبق لها أثر في المنحوتات المذكورة ، يعني (أطال الله بقائك) ، و(لا إله إلا الله)"⁽⁸⁹⁾ .

وهكذا فإن النحت لا يقوم على قاعدة محددة أو منهج واضح يمكن اتباعه ، إنه سماعي لا قياسي ، يقوم على الجهد الفردي المراجعي الذي يختلف من شخص لآخر ، كما أنه يعتمد على المقدرة الذاتية للشخص .

ولعل السبب في ظهور هذه الظاهرة اللغوية التي تباينت حولها الآراء ، واختلقت وجهات النظر يعود في أساسه إلى التخفيف في النطق ومحاولة التعليل لما يُشكّل من أمور ، يقول نهاد الموسى : "ولعله قد استبان لنا أن النحت في تاريخ العربية ما كانت تسوق إليه غير دوافع النطق في طبيعته ، ودوافع التخفيف ودوافع من التفسير والتعليل لما يشكل"⁽⁹⁰⁾ .

من كل ما سبق نستطيع القول : إن الاشتقاق ظاهرة لغوية هامة في حياة اللغات تَمَسُّ الحاجة إليها نتيجة للتطور الفكري والحضاري في حياة الإنسان ، الذي يجب أن يرافقه تطور لغوي ينتج عن الحاجة إلى ألفاظ للتعبير عن مستجدات الحياة ، ويمكن أن تمثل أثراً من آثار البيئة ، ومرحلة من مراحل نمو اللغة . إنها عملية تُمَدُّ العلماء والمفكرين بما يحتاجون إليه من صيغ ومصطلحات ، وتسعفهم في التعبير عن كل ما يستجد من مفاهيم في الحياة الاجتماعية العربية . كما أنها عملية عقلية تقوم

على سعة الإدراك والفهم لكل خصائص اللغة ، وعلى استخدام العقل من أجل الوصول إلى صيغ منسجمة مع طبيعة اللغة ، ومتناغمة مع خصوصياتها من أصوات وصيغ وتراكيب وأساليب ، فهي معين تُر لا ينضب تعتمد عليها اللغة عند الحاجة .

وقد أدرك علماؤنا القدماء أهمية هذه الظاهرة ، فأفادوا منها ، وتحدثوا عنها في كثير من مؤلفاتهم ، وأفردوا لها العديد من المؤلفات المستقلة ، ولم يقتصر هذا الإدراك على القدماء فقط ، بل امتد إلى المحدثين من علمائنا، الذين أقرروا بأهميتها في إثراء اللغة وأوصوا باستخدامها كأهم وسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية في العصر الحديث ، يؤكد هذا الاهتمام كثرة القرارات والتوصيات الصادرة عن مجامع اللغة العربية ، والهيئات العلمية في أرجاء الوطن العربي من أجل هذا الغرض . ورغم كل ما ظهر من دراسات ومؤلفات حول هذه الظاهرة ، إلا أن الاشتقاق ما يزال بحاجة ماسة إلى درس عميق على مناهج مختلفة حتى يسهم في إثراء العربية بطريقة أفضل وأكمل .

الهوامش

- 1- المغربي ، عبدالقادر : الاشتقاق والتعريب ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1947 ، ص10
- 2- نضال ، صبحي : دراسات في فقه اللغة . دار المنعم للسلايين . بيروت الطبعة العاشرة 1983 . ص 174 .
- 3- الأفعاني سعيد : في أصول النحو ، دار الفكر ، بيروت 1963م ، ص130 .
- 4- السيوطي عبدالرحمن جلال الدين : المزهري في علوم اللغة وأنواعها . تحقيق : محمد أحمد حسان الموسوي وآخرين ، دار الفكر ، بيروت 1/354 .
- 5- السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : عبد الإله ليهان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق 1/125 .
- 6- الكفوي ، أبو البقاء الحسيني : الكليات ، المطبعة العامرة . بولاق 1287هـ ، ص 83
- 7- الروم آية 43 .

- 8- ابن الزملاكي ، كمال الدين بن عبدالواحد بن عبدالكريم : التبيان في علم البيان ، تحقيق : أحمد مطلوب و خديجة الحديدي ، مطبعة الغاني ، بغداد 1964م ، ص 169 . وانظر كذلك الأشباه والنظائر للسيوطي 126/1-127 .
- 9- الاسترآبادي ، رضي الدين محمد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نسور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ، 1982م ، 334/2
- 10- المرحاني ، علي بن محمد : كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان - بيروت 1990م ، ص 27 .
- 11- السيوطي المهر 346/1 .
- 12- السيوطي الأشباه 127/1 .
- 13- أمين ، عبد الله : بحث في علم الاشتقاق . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجلد 1 ص 381 ، 1353هـ = 1934م .
- 14- نرزي ، فؤاد : الاشتقاق ، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1968م ، ص 19 .
- 15- وافي ، حسين : سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 2 ص 1354هـ = 1935م ، ص 196 .
- 16- التهانوي ، محمد علي الفاروقي : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق علي دحروج ، مكتبة لبنان - الطبعة الأولى 1996م ، ص 207 .
- 17- نرزي ، مرجع سابق ، ص 26 .
- 18- السيوطي ، المهر 346/1 ، وانظر ، ابن جني ، الخصائص 134/2 .
- 19- وافي ، علي عبد الواحد : فقه اللغة ، دار هضبة مصر للطبع والنشر ، الطبعة الثامنة ، ص 178 .
- 20- أنيس ، إبراهيم : من أسرار اللغة ، مكتبة الأجنو المصرية ، الطبعة السابعة 1985م ، ص 63 .
- 21- السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين : معجم المفاتيح ، شرح جمع الخوامص ، تحقيق : عبدالعال سالم مكيم ، دار البحوث ، الكويت 1977م ، 231/2 .
- 22- ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، 144/1 - 152 المسئلة النامية والعشرون .
- 23- الأفعاني ، مرجع سابق . ص 142 - 143 .
- 24- ولقتسون ، إسرائيل : تاريخ اللغات السامية ، دار القلم - بيروت ، الطبعة الأولى 1980م ، ص 14 - 15 .
- ومما بلغت النظر في هذا القول أن هذه القضية وغيرها من القضايا اللغوية المشابهة ، تكاد الآراء فيها تذهب إلى أن كل أو معظم ما أنتجه العرب في حياتهم اللغوية والفكرية لم يكن إبداعاً أو ابتكاراً ، إنما هو

نقل عن غيرهم من الأمم وتقليد لبها . والأخذ عن الأمم الأخرى أمر طبيعي لا ضير فيه إلا أن يتعدى حدود العقول ، وينسب كل ما وضعته الأمة العربية من العلوم والفنون إلى غيرها من الأمم ، وكأن أمتنا لا وجود لها وليس لها نصيب من الإسهام في الحضارة الإنسانية ، إنما أمة لا يوجد لديها قدرة الإبداع والابتكار ، إنما أمة قاصرة عاجزة عن الحياة أو التفكير دون الاعتماد على غيرها ، وهذا ما يريده الأعداء ويروجون له ، من أجل من يؤمن العرب به ، ويقتنعون بأنهم غير قادرين على إنتاج شيء ، ويصبح هذا الإيمان وتلك الفتاة عرفاً سائداً وأمرأ مشروعا في حياة هذه الأمة .

- 25- تزي ، مرجع سابق ، 61 – 62 .
- 26- أمين ، عبدا لله : الاشتقاق ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة الطبعة الأولى 1956م ، ص 14 .
- 27- ابن حني ، عثمان : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت 30/2 .
- 28- الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 143 – 144 .
- 29- ابن حني ، مصدر سابق ، 40/2 .
- 30- السيوطي ، المزهري ، 350/1 .
- 31- ابن حني ، مصدر سابق 34/2 .
- 32- المصدر السابق 285/1 .
- 33- المصدر السابق 37/2 .
- 34- المصدر السابق 134/2 ، السيوطي ، المزهري 347/1 ، المبارك ، محمد : فقه اللغة وخصائص العربية ، مطبعة جامعة دمشق 1379هـ = 1960م ، ص 91 .
- 35- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . تحقيق . السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ص 329 . زيدان ، حرجي : الفلسفة اللغوية ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية 1408هـ = 1987م ، ص 33 ، الكر ملي ، تستاس ماري : نشوء اللغة العربية ونموها واكتشافها ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ص 16 .
- 36- الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 123 .
- 37- الموسى ، نهاد : النحت في اللغة العربية . دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى 1405هـ = 1984م ، ص 52 .
- 38- أمين ، مرجع سابق : ص 2 .
- 39- زيدان ، مرجع سابق ، ص 33 .
- 40- الفراهيدي ، الخليل أحمد : كتاب العين ، تحقيق : مناهي الخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للطبوعات بيروت ، الطبعة الأولى 1408هـ = 1988م ، 59/1 .
- 41- ابن حني ، مصدر سابق 133/2 – 134 .
- 42- المصدر السابق 134/2 .

- 43- المصدر السابق 138/2 .
- 44- المصدر السابق 70-69/2 .
- 45- زيدان ، مرجع سابق ، ص 33 .
- 46- السيوطي المزهري 347/1 .
- 47- أنيس ، مرجع سابق ، ص 68 .
- 48- ترمزي ، مرجع سابق ، ص 331 - 332 .
- 49- الصالح ، مرجع سابق ، ص 194 .
- 50- المرجع السابق 209 .
- 51- السيوطي المزهري 354/1 .
- 52- الصالح ، مرجع سابق ، ص 187 .
- 53- أمين مرجع سابق ، ص 1-2 .
- 54- أنيس مرجع سابق ، ص 51 .
- 55- الكرملي ، مرجع سابق ، ص 18 ، ابن فارس ، مرجع سابق ، ص 173 ، زيدان ، مرجع سابق ، ص 60 المغربي ، مرجع سابق ، ص 10 .
- 56- أمين . مرجع سابق ، ص 1 ، 2 .
- 57- الصالح ، مرجع سابق ، ص 210 - 211 .
- 58- أنيس ، مرجع سابق ، ص 68 .
- 59- السيوطي ، المزهري 460/1 .
- 60- أنيس ، مرجع سابق ، ص 84 ، الموسى ، مرجع سابق ، ص 56 .
- 61- الموسى مرجع سابق ، ص 56 - 57 .
- 62- ابن خني ، مرجع سابق 146/2 .
- 63- السيوطي ، المزهري 469/1 - 470 .
- 64- المصدر السابق 461/1 .
- 65- أمين ، مرجع سابق ، ص 352 .
- 66- الفراهيدي ، مرجع سابق 191/3 - 192 "تحت"
- 67- ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت 1955م "تحت"
- 68- البيهقي ، بطرس : محيط الخيط ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977م مادة تحت 882 .
- 69- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : معجم مقاييس اللغة . تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت ،
نظيمة الأولى 1411هـ = 1991م . 404/5 .
- 70- سورة الأعراف آية 74 .

- 71- الموسى مرجع سابق ، ص 63 .
- 72- المرجع السابق ، ص 64 .
- 73- ابن فارس ، مرجع سابق 328/1 .
- 74- المرجع السابق 329/1 .
- 75- ابن فارس ، الصاحبي ، ص 227 .
- 76- سيويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، عام الكتب - بيروت الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م ، 377 - 376/3 .
- 77- ابن حني ، مرجع سابق 145/2 - 146 .
- 78- المغربي ، مرجع سابق ، ص 13 .
- 79- الموسى ، مرجع سابق ، ص 67 .
- 80- الصالح ، مرجع سابق ، ص 269 .
- 81- الصالح ، مرجع سابق ، ص 243 .
- 82- المرجع السابق ، ص 266 .
- 83- الكرملي ، أنستاس ماري : مجلة لغة العرب - مجلد (5) ، نيسان 1928م ، ص 293 ، تسريزي ، الاشتقاق ص 363 ، فريخة ، أنيس : الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة "مجلة أفاق ، شتاء 1959 ، 26/1 - 27 .
- 84- المغربي ، مرجع سابق ، ص 13 .
- 85- فريخة ، أنيس : في اللغة العربية وبعض مشكلاتها . دار النهار للنشر - بيروت 1980م ، ص 117 .
- 86- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجلد (7) ، ص 158 . قرارات مجمع اللغة العربية في الدورة الثالثة عشر 1365هـ = 1946م .
- 87- عقابيل : نقايا في الجسد ، ولا مفرد لها .
- 88- تزي : مرجع سابق ، ص 358 . يعقوب ، أميل بديع : فقه اللغة العربية وخصائصها ، دار العلم للملايين ، بيروت . الطبعة الأولى 1982م ، ص 211 .
- 89- حواد ، مصطفى : المباحث اللغوية في العراق ، معهد الدراسات العربية العالية ، الطبعة 1954م ، ص 93 - 94 نقلاً عن مجلة التربية والتعليم ج 5 ، 361 - 375 .
- 90- الموسى ، مرجع سابق ، ص 232 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الاسترا باذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1982م .
- الأفعاني ، سعيد : في أصول النحو، دار الفكر ، بيروت 1963م .
- أمين ، عبد الله :
- * الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ، الطبعة الأولى 1956م .
- * بحث في علم الاشتقاق ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجلد 1 ص 381 ، 1353هـ = 1943م .
- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، المسألة الثامنة والعشرون 144/1 — 152 .
- أنيس ، إبراهيم : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السابعة 1985م .
- ترزي ، فؤاد : الاشتقاق، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1986م .

- التهانوي ، محمد علي الفاروقي : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون . تحقيق : علي دحروج مكتبة لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى 1996م .
- البستاني ، بطرس : محيط المحيط، مكتبة لبنان : بيروت 1977م .
- الجرجاني ، علي بن محمد : كتاب التعريفات، مكتبة لبنان بسيروت 1990م.
- ابن جني ، عثمان: الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت .
- جواد، مصطفى : المباحث اللغوية في العراق، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1954م .
- الزمكاني ، كمال الدين بن عبد الواحد بن عبد الكريم : التبيان في علم البيان، تحقيق : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني، بغداد، 1964م.
- زيدان ، حرجي: الفلسفة اللغوية، دار الجليل، بيروت: الطبعة الثانية 1987م.
- سيويو ، عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة الثالثة 1983م .
- السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين :
- * الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نيهان، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- * المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : محمد جاد المولي وآخريين، دار الفكر ، بيروت .

- مع احوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم ،
دار البحوث العلمية ، الكويت 1977م .
- الصالح ، صبحي : دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة
العاشرة ، 1983م .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد :
* الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق : السيد
أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- * معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ،
بيروت ، الطبعة الأولى 1991م.
- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم
السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى 1988م .
- فريجه ، أنيس :
- * الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة . مجلة آفاق ، شتاء 1959م
* في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر ، بيروت 1980.
- الكرمل ، أنستاس ماري : نشوء اللغة العربية ونموها واكتماها، مكتبة الثقافة
الدينية : القاهرة .
- الكفوي ، أبو البقاء الحسيني : الكليات، المطبعة العامرة، بسوق، القاهرة
1287هـ .
- المبارك ، محمد : فقه اللغة وخصائص العربية، مطبعة جامعة دمشق 1960م .
- المغربي ، عبد القادر : الاشتقاق والتعريب، لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
القاهرة ، الطبعة الثانية 1947م .

- ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم : لسان العرب، دار صادر ، بيروت 1955م .
- الموسى ، غاد : النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى 1984م .
- وافي ، علي عبد الواحد : فقه اللغة، دار هضبة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثامنة.
- والي ، حسين : سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة ج 2 ، صفر 1354هـ = 1935م ، ص 196 .
- ولفنسون ، إسرائيل: تاريخ اللغات السامية، دار العلم ، بيروت ، الطبعة الأولى 1980م .
- يعقوب ، أميل بديع : فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الأولى 1982م .